زيارات العطاء المتجدد

عميد/علي علي يعقوب

▹ في إطار حرص فخامة الأخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على ضرورة التواصل المستمر مع الجماهير والتعرف عن قرب على همومهم وتطلعاتهم قام الأخ الرئيس القائد يوم السبت الماضي بزيارات ميدانية لعدد من محافظات الجمهورية.. وهي زيارات العطاء المتجدد لمحافظات البيضاء ولحج وعدن وشبوة.. قام خلالها بتدشين «١٧٨» مشروعاً تنموياً بتكلفة تصل الى «١١٦» مليار ريال في البيضاء ولحج وعدن، فهناك في محافظة البيضاء خرج المواطنون عن بكرة أبيهم منذ الصباح الباكر لاستقبال الرئيس القائد الوفي علي عبدالله صالح..معبرين عن أفراحهم الغامرة وابتهاجهم من خلال ترديد الأهازيج الشعبية واللافتات المرحبة بزيارة الرئيس القائد وتفقده لأحوالهم.

وفي خضم أفراح الحشود الجماهيرية قام فخامة الرئيس القائد بافتتاح ووضع حجر الأساس للعديد من المشاريع الحيوية، ومنها مشاريع الطرق الاستراتيجية التي يوليها قائد المسيرة جل اهتمامه لما لها من أهمية كبيرة ومردودات ايجابية على اليمن أرضاً وإنساناً.

وفي المهرجان الجماهيري برداع ألقى كلمة وطنية هامة كان لها أبلغ الأثر في نفوس الجماهير التي كانت تهتف بحياة القائد الوفي الذي صنع التحولات التاريخية للوطن اليمني ومنها محافظة البيضاء التي شهدت نقلات نوعية في كافة مجالات الحياة.

وعلى درب العطاء الوطني المتجدد توجه موكب حادي المسيرة الى محافظة لحج، حيث قام بزيارة لعدد من مديريات يافع التي خرج أبناؤها في حشود جماهيرية غفيرة مرددة الأهازيج- والرقصات الشعبية المعبرة عن ابتهاجهم بالرئيس القائد وزيارته المباركة، التي قام خلالها بتفقد أحوالهم وتدشين العديد من المشاريع الخدمية والتنموية، اضافة الى المشاريع التي حظيت بها يافع في السنوات الماضية وأصبحت تنعم بإنجازات وطنية عظيمة في مختلف المجالات.

ثم توجه موكب الرئيس القائد علي عبدالله صالح الى محافظة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية.. وقام يوم الاثنين الماضي بتدشين ووضع حجر الأساس للعديد من المشاريع التنموية والخدمية والاستثمارية في شتى مناحي الحياة بلغت تكلفتها «٦٠» مليار ريال.. كما التقى مع الأخ عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية بالأخوة محافظ عدن وأعضاء المجلس المحلي والمسئولين بالمحافظة وتم خلال اللقاء مناقشة العديد من القضايا المتصلة بسير العمل في المكاتب التنفيذية وأداء المجالس المحلية في مديريات محافظة عدن بالاضافة الى سير العمل في أجهزة السلطة القضائية بالمحافظة، واستمع الى تقارير عن سير العمل في المرافق الحكومية ومكاتب الوزارات ومستوى الأداء فيها ومنها الأشغال العامة والطرق والكهرباء والتربية والتعليم ومصلحة أراضي و عقارات الدولة والاتصالات والأوقاف و الارشاد ومصافي عدن والنقل والثروة السمكية.. وأكد الأخ الرئيس القائد أن هناك العديد من القضايا بالمحافظة التي ينبغي متابعتها وحلها وكذا أهمية الدور الذي تضطلع به المجالس المحلية في المتابعة والرقابة والمحاسبة على الأجهزة التنفيذية وباعتبارها المسئول عن ذلك وهي التي تضع الخطط وتتابع تنفيذها، كما وجه بضرورة متابعة المستثمرين الذين قاموا بحجز أراض بالمحافظة منذ فترة من أجل انجاز مشاريع استثمارية ولم يقوموا بإنجاز تلك المشاريع وإعطائهم مهلة محددة لتنفيذ تلك المشاريع وسحب تلك الأراضي منهم ومنحها لمستثمرين آخرين أكثر جدية والتزاماً بالشروط التي تمنح بموجبها تلك الأراضي.

وهكذا وبكل أمانة وجدية واخلاص يواصل الرئيس القائد زياراته الميدانية للمحافظات لتدشين المزيد من الانجازات الوطنية العظيمة، وتحقيق آمال وطموحات الجماهير التي تكن له كل الحب والوفاء والعرفان.

بماذا دخل العرب القرن الحادي والعشرين؟

هشام القروي

● عندما سئل وزير الخارجية الأمريكية "جيمس بيكر" عن السبب الذي من أجله خاضت بلاده الحرب في الخليج، أجاب: «إذا كنتم تريدون تلخيص الجواب في كلمة واحدة، فهي صفقة تجارية business».

وكان ذلك يعني اعترافاً منه بأن حرب عاصفة الصحراء كانت في بعض أبعادها من أجل البترودولار العربي وفوائضه. لذلك كان من الصعب اعتبار الدول الخليجية خرجت منتصرة من الحرب، فقد كانت المكاسب من نصيب الولايات المتحدة والعالم الغربي، وظل هذا هو واقع الخليج وواقع الغرب حتى حرب الإطاحة بصدام، التي لاشك أنها كانت في بعض أبعادها حرباً من أجل «ديمقراطية النفط».

لكل مانعلمه جميعاً أن النفط لم يكن ديمقراطياً في يوم من الأيام، فتوفره بلا حد لدى البعض وافتقار آخرين إليه تماماً، قسم العرب – وهم في الأصل شعب واحد- إلى قسمين: قسم ملاكي النفط وأصحاب الميزانيات الضخمة، وقسم المستهلكين ممن يشبهون الغربيين في شيء واحد غرامهم بالنفط والبترودولار. تضم المجموعة الأولى ٩ دول عربية يقع بها أغلب الاحتياطات النفطية. يبلغ عدد سكانها نحو ٧٥ مليوناً. وتضم المجموعة الثانية ١١ دولة عربية يبلغ عدد سكانها ١٦٤ مليوناً، وبالرغم من أنها الأكثر عدداً والأكبر حجماً، فإن ناتجها القومي الاجمالي لايتجاوز حتى ربع الناتج القومي للمجموعة الأولى. وباستثناء مصر وسورية اللتين تغطيان احتياجاتهما النفطية محلياً، فإن باقي بلدان المجموعة الثانية تدخل في عداد الدول المستوردة للنفط.

إن الدول النفطية المحدودة السكان عملت على اجتذاب أعداد كبيرة من القوى العاملة من الدول ذات الكثافة السكانية العالية بحيث أصبحت التحويلات المالية الناتجة عن هذه الحركة أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للعمالة. ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن الدول النفطية أخذت تتجه إلى التوازن الداخلي في العمالة مما يتوقع معه ظهور بوادر للهجرة المضادة وعودة أعداد كبيرة من العمالة الوافدة إلى أوطانها الأصلية.

بالرغم من أن هذه الثروة –النفط- كان بالإمكان وضعها في خدمة برنامج للتنمية الشاملة المندمجة تستفيد منه المنطقة العربية ككل سواء تحت لواء الجامعة العربية أو بأي شكل آخر من الأشكال المؤسساتية، فإن سوء التدبير لم يقد العرب إلى التبذير فقط وإنما أيضاً إلى أزمة لايخرجون منها إلا ليتردوا في أزمة جديدة، حتى أصبحت منطقتهم نموذجاً للتأزم المزمن، في حين يشاهدون أوروبا تجمع نفسها لتبرز في هذا العالم كعملاق اقتصادي حقيقي لم يعد الدولار قادراً على الصمود أمام عملته .. وكل هذا دون نفط ولا غاز طبيعي. فماذا يكون الأمر ياترى لو منحت أوروبا النفط؟

في العالم العربي كاد النفط هو الذي يصبح المعرقل الأساسي للتنمية المتكاملة. كيف ذلك؟ خذوا صناعة البتروكيماويات مثلاً، لقد اختارت كل دولة أن تقيم فيها وحدات صغيرة وتكفلت بحمايتها. بينما كان من الممكن أن يخطط لهذه الصناعة على أساس تكاملي عربي مما يحقق لها درجة أعلى من الكفاءة ويتيح للصناعات المرتبطة بها فرصة أكبر للنمو. وينطبق هذا الكلام على العديد من الصناعات العربية التي أقيمت على أساس وحدات محلية صغيرة تعتمد على تكنولوجيا قديمة. وبالتالي أصبح التنافس وليس التكامل هو السمة الأساسية للعلاقات الاقتصادية العربية، والدليل على ذلك أن التجارة بين الأقطار العربية نفسها لاتتجاوز نسبة ١٠ بالمائة في أحسن الأحوال من التجارة الخارجية للمنطقة.

فبماذا دخل العرب القرن الحادي والعشرين؟ أوروبا دخلته بتوسيع اتحادها إلى الدول الشرقية التي كانت إلى زمن قريب تدور في الفلك الروسي. وأمريكا دخلته بمشاريع هيمنة علميةوتكنولوجية على الكون، ولا أدري لماذا لايذكر معلقونا سوى الهيمنة العسكرية والسياسية مع أنه لاسبيل إلى القوة دون المعرفة. والصين تتهيأ لقفزة نوعية، واليابان مستمرة في انتزاع إعجاب العالم كله بتقنيتها. ولم يجد العرب شيئاً يعبرون به عن حضورهم سوى "القاعدة"! ينبغي أن نكون فعلاً بلغنا نقطة في القاع مابعدها شيء آخر. فإما بعد كل هذا الصعود، وإما أن يبتلعنا السديم.

الأرصفة والحق العام؟!

العميد/محمد علي الأكوع

● قال لي المرحوم أبوسامر مدير البنك العربي الأسبق: «إن اسرائيل اليهودية بنت اليهودي» ألزمت فلسطينياً بقشط عشرة سنتيمترات من حجم عمارته الزائدة عن الحجم المرخص له به، فاعتقدناه تعنتاً صهيونياً ضدنا، وإذا بإسرائيلي بنفس الشارع يقشط أربعة سنتيمترات فقط زائدة بحجم مبناه وإلا هدموه».. فكيف يسمحون بأن يخرج مالك المبنى أو الدكان متراً أو أكثر ببنائه خمس أو ست درجات أو أقل في الرصيف العام مثلنا وإذا بالمشاة يواجهون مأزقاً وتزاحماً أمام هذه التجاوزات، والمسئولية عند مسئول الترخيص وحق ابن هادي ولازلنا نتندر بجواب المرحوم القاضي عبدالرحمن الارياني بمناسبة تغاضي البلدية عن أعظم مخالفة ارتكبها التاجر فلان..

وبعد اكتساحه لتقاطع شارعين فبنى عمارته فيه، وبعد أن ارتفعت إلى أربعة طوابق قامت البلدية بإعلان مخالفته، ووصلت المشكلة الى رئيس المجلس الجمهوري وتحمست كرئيس للمخابرات والعقيد أحمد الرحومي كوزير للداخلية يومها ضد هذا، التاجر والتعميم على هدم العمارة فاستقصى القاضي عبدالرحمن الحقيقة وكيف سكتت البلدية على أغرب مخالفة بناء، فصارحه التاجر بأن حق ابن هادي «أي الرشوة» هي السبب من يوم بدء المخالفة... ودخلنا في حساب وعقاب ومن سيتحمل المسئولية وتكاليف العمارة الضخمة، وكانت كارثة، ولكن القاضي رحمه الله بادر بحلها فأجاب على مرفوع البلدية بالمخالفة بقوله: «صح النوم يابلدية، أبعد إتمام العمارة ترفعوا إلينا بالمخالفة؟»

وأمرنا«اللجنة» بأن نجد حلاً غير الهدم.. فلم نجد غير إزاحة الشارع واختصاره الى النصف وهو المؤدي الى مدرسة أروى، والآن ماهو الحل مع الأرصفة المعتدى عليها وعلى الحق العام؟، وقبل ذلك هل من يعترف بأن الوطن وطنه والعاصمة والمدن الأخرى مدنه وعاصمته فيقوم بحصر هذه المخالفات وحينها سنقول لهم الحل وهو أن يتحمل صاحب المبنى أو الدكان بإدخال الدرجات الى داخل المبنى ولكن إن لم نجد مسئولاً يعترف بأن اليمن يمنه والحق العام أحق بحقه وإلا فقد يستدعي الأمر استقدام اسرائيلي ليحاسبنا بالسنتيمتر..!

عن اللجنة اليمنية -الأردنية المشتركة

احمد عبدربه علوي (●)

● لاشك أن التطور الكبير الذي تشهده العلاقات اليمنية الأردنية هذه الأيام يثير شهيتنا إلى المزيد من التعاون والوصول إلى مرحلة نموذجية من العلاقات الثنائية التي نطمح أن تحذو حذوها بقية الدول العربية ..

وإذا كانت اجتماعات اللجنة العليا اليمنية – الأردنية المشتركة قد بدأت في عمان .. تلك الاجتماعات التي تكتسب أهمية خاصة باعتبار أنها تنبع من ازدحام كبير في أجندتها يتصل بمواضيع ذات علاقة كبيرة بتطور آفاق التعاون بين البلدين الشقيقين اليمن والأردن .. فالعلاقات الحميمة التي تربط قيادتي البلدين والأخوة الصادقة التي تجمع الرئيس/ علي عبدالله صالح، وجلالة الملك/ عبدالله الثاني لابد وأن تفرض ذاتها في اتساع هائل لكل دوائر التعاون والتنسيق الكبير وحجم هذا التنسيق واتساع طيفه يجعل من نتيجة هذه الاجتماعات وما سوف تسفر عنه من توقيع اتفاقات في مجالات التجارة والنقل والتعاون الاقتصادي والتجاري والمالي والتعاون الثقافي والسلمي والقضائي والكثير من المجالات، نقلة نوعية في حاضر وفي مستقبل العلاقات والتعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين، أضف إلى ذلك أن اتساع دائرة التنسيق والتعاون في قطاعات حيوية مهمة تمثل عصب الحياة الاقتصادية إنما يرسخ التوجه نحو مزيد من التنسيق ويكون دوماً عند مستوى النموذج الذي يحتذى للعلاقات الاقتصادية العربية الثنائية.

ولاشك أن اجتماعات أعمال الدورة الـ١٣ للجنة العليا اليمنية الأردنية المشتركة برئاسة الأخوين/ عبدالقادر باجمال –رئيس مجلس الوزراء، والمهندس/ فيصل الفايز –رئيس مجلس الوزراء الأردني .. تعد محطة مهمة لزيارة الأخ رئيس الوزراء عبدالقادر باجمال للأردن وتشكل مناسبة بالغة الأهمية للبحث في مختلف أوجه العلاقات الثنائية، انطلاقاً من الرغبة المتبادلة.

الجميل في العلاقات اليمنية – الأردنية أن البلدين يكملان بعضهما في النواحي الاقتصادية والتنموية بالذات ويكمن لكل من اليمن والأردن إن يتعلما من تجربة بعضهما وكذلك مساعدة بعضهما فيما ينقص كل دولة .. اليمن التي تمضي قدماً الآن في برنامج التحديث والطموح والانفتاح الاقتصادي والتجاري ....الخ ستستفيد من التجربة الأردنية الراسخة والهادئة في التحول نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة ويمكن كذلك للخبرات الأردنية البشرية أن تساعد اليمن في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية المختلفة.

وفي المقابل تقدم اليمن للأردن العديد من فتح أسواق كبيرة لمنتجات الطرفين والتكامل الاقتصادي والسمكي والنفطي بين اليمن والأردن ومثل هذا التعاون سيشكل عمقاً استراتيجياً هاماً (لليمن والأردن) خاصة إذا بُنيت هذه العلاقة على أساس التكامل الصحيح والمساواة.

فالخصوصية التي تميز السوقين اليمني والأردني كبيرة وواعدة وهي تحمل في طياتها كل معاني المضي قدماً في استثمار هذا التميز وتعظيم المنافع المرجوة منه، ذلك أن تقارب مستوي دخل الفرد أو تماثل النموذج الاستهلاكية وكذلك تقارب أنماط الانتاج إنما هي من العوامل المهمة ومن المزايا النسبية التي تدفع بالتعاون الاقتصادي نحو آفاق التواتر والتسارع، أضف إلى ذلك أن توجه السياسة الاقتصادية في البلدين الشقيقين نحو مزيد من الانفتاح على بعضهما البعض وفق إطار من تحفيز القطاع الخاص وإذكاء روح المبادرة الفردية وتشجيع الاستثمارات إنما يضيف عنصراً جديداً مهماً إلى قائمة المزايا النسبية المتوافرة.

إن بناء العلاقات على قاعدة المصالح المشتركة والتكامل الاقتصادي أكثر ديمومة من الشعارات والخطابات .. وهذا مابدأ العالم العربي بالتعامل معه بجدية في هذا العصر الذي لايرحم المتأخرين.

والأهم بالنسبة لنا في اليمن والأردن أن نكون شعباً واحداً بدون حواجز نرتحل بين الدولتين بدون تخوف ونظر إلى الخلف.

وشيء جيد أن الطبيعة المتناهية لعلاقات الإخاء القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين التي تمتد لفترة طويلة وعميقة. حفلت بمجالات مهام ومسؤوليات قومية مشتركة تعكسها الطبيعة الخاصة بالبلدين ودورهما العربي. فالإرادة السياسية في كلا البلدين عازمة على فتح كل آفاق التعاون والتنسيق وأن إعطاء الفرصة للقطاع الخاص وللمنتجات ولحركة انسياب عالية للسلع والخدمات إنما تشكل دفعاً جديداً في أن تتحقق أقصى مايمكن من منافع وتكون في ذات الوقت إحدى نقاط الجذب المهمة للمشاريع العربية ورؤوس الأموال العربية المهاجرة التي تجد في تلاحم السوقين اليمني والأردني وفي توجهات السياسة الاقتصادية في البلدين فرصة كبيرة لولوج مجالات الاستثمار الواعدة.

إن اجتماعات اللجنة العليا اليمنية الأردنية المشتركة إنما هي مراكمة جديدة على تاريخ طويل من العلاقات المتميزة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتعاون وهي إضافة إلى ذلك إرساء لقواعد عمل مستقبلي يعمق من هذا التعاون ويخلق ظروفاً جديدة مواتية تنسجم وطبيعة التوجه الاقتصادي التنموي ومع روح التعاون الثنائي العربي، ومع كل ثوابت إرساء جدارية متماسكة من التضامن في بعده القومي فنموذج العلاقات اليمنية – الأردنية المتميزة هو لبنة مهمة وركيزة أساسية من ركائز التوجه العربي المنشود في زمن تتصاعد فيه الحاجة نحو إيجاد التكتلات الاقتصادية وفي وقت لم يعد أمام الاقتصاديات العربية من خيارات إلا أن تتقارب وتتكتل فيما بينها لتعيد تنظيم ذاتها وتأخذ موقعها الصحيح على الخارطة الاقتصادية الدولية.

(●) مدير دائرة الوظائف القيادية – رئاسة مجلس الوزراء..

آفاق

الأكاذيب لا تحارب!!

□ .. مهما كان حجم القبة أو القباب التي تقيمها الحكومات العربية والمستوزرون لها والناطقون بإسمها وهم كثر كما يقول أبو فراس الحمداني فلن تكون بحجم القبة السماوية .. لذلك نجد أن الكذب يرشح من كثير من التصريحات كما يرشح الماء البارد من الابريق المعدني.. وكل إناء بالذي فيه يرشح ، ويشخصه أخواننا اللبنانيون هذا الداء العضال بقولهم إن فلانا يحاول أن يغطي السماوات بالقباوات وهذ عين المحال.

وهذا بالضبط هو التعتيم المضاد للشفافية المطلوبة في هذا العصر ، وهي ليست مطلوبة لسواد عيونها ولا لجمال قدودها وإنما لأنها الوسيلة الوحيدة لاتخاذ قرار صحيح مبني على المعلومات ، وبدون الشفافية سيدخل القرار في متاهة تشبه بيت جحا الذي لايمكن معرفة مداخله من مخارجه.

التعتيم هو أعلى درجات الكذب في مواجهة الناس، وقد لخص أحد الزملاء جناية الكذب على الحقيقة ومشقته على طالب تلك الحقيقة بقوله: إنك ذهبت إلى بيت فلان من الناس تسأل عنه، فقيل أنه غير موجود، أي أنه خارج البيت، فلو أنك بناء على هذا التعتيم الكاذب فتشت عنه في الكرة الأرضية بأسرها شبراً شبراً فإنك لن تجده ، فتصور الهول الذي قادت إليه كذبة قد يراها صاحبها بيضاء ولكنها أثقل من الجبل في الميزان ، فكيف بالكذبات السوداء التي يخجل منها جناح الغراب.

فضل النقيب

هناك من يسوقون مقولات إن الحكومات لاتخطئ ولا يأتيها الباطل من أمامها ولا من خلفها ، وهذا محض هراء لا دليل عليه سوى النفاق والرياء والارتزاق:

من ذا الذي ما ساء قط

ومن له الحسنى فقط

ألم يقل الشاعر العربي:

كفى المرء نبلا ان تعد معايبه

وإذا كان البعض على طريقة «جوبلز» وزير إعلام هتلر يكذبون ثم يكذبون ثم يكذبون حتى يصدقون أنفسهم ويصبح الكذب منهاجا لهم وبرنامج عمل فإن ذلك لا يتماسك إلا إلى حين ، وليس له من وظيفة سوى إضاعة الزمن فيما ليس يجدي ثم تظهر الحقائق عارية كما ولدتها أمهاتها ، والذي كان يمكن علاجه بدولار يتطلب مائة مع غرامات التأخير ومصاريف المحامين والنفقات الإدارية ، وبصمة سوداء على الجبين كما يفعل مدمنو لعب الورق.

(وكما ان الإرهاب هو آفة العصر فإن الشفافية هي مطلب العصر فالديمقراطية لا تستقيم بدونها والتنمية تتعثر بحملها كالحمار الأعرج في العقبة الكأداء وقس على ذلك أيها اللبيب الذي بالاشارة تفهم.

في حرب الإرهاب المستعرة في العالم العربي بدأت الأكاذيب تطل من جديد في العنتريات التي ما قتلت ذبابة، وفي تسويق النفس وبيعها في سوق الكساد والعياذ بالله.

كأننا لم نتعلم شيئا من أمسنا القريب الذي علمنا أن الأكاذيب لاتحارب في الميدان .. وإنما تقول لصاحبها إذهب أنت وربك فقاتلا إنا هنا قاعدون.

وجهة نظر

فلسفة!

إبراهيم المعلمي

● تؤكد المراجع التاريخية والفلسفية ان ((جون لوك)) هو أول وأهم منظري الفلسفة الليبرالية التي بحثت في تحديد طبيعة الحكم.. وهل هي تعاقدية ائتمانية بين الحاكم والمحكوم أم أنها حق مطلق للحاكم!؟

● وتشير دراسة بهذا الشأن أن ما دعا هذا الفيسلوف لبحث هذا الموضوع، هي أحوال وأنظمة الحكم التي كانت سائدة في أوروبا حتى القرن السابع عشر، حيث كانت الأنظمة الملكية تعتبر الحكم حقاً موروثاً من حقوقها المطلقة التي منحها خالق الكون.. وعليه فإنها تحكم بمشيئة إلهية، وهذه المشيئة بالتالي لا تلزمها بشيء ولا يتحمل الحاكم بموجبها أية مسئولية تجاه المحكوم.

● **واحتدم الصراع حينها بين القوى الليبرالية وبين الأنظمة الملكية المطلقة.. ورفضت تلك القوى ادعاء امتلاك حق الحكم المطلق باعتبار أن الحكم لا يمكن أن يكون حكراً على فئة معينة وأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة تعاقدية تقوم على رضا المحكوم وحقه في مساءلة ومحاسبة الحاكم وخلعه إن هو أساء استعمال السلطة.**

● ومع نهاية القرن السابع عشر بدأت الملكيات الأوروبية تتساقط وظهر الفكر السياسي الليبرالي الذي يعتمد النظام الديمقراطي، أساساً لأنظمة الحكم.. وبدأ الليبراليون في تحديد ملامح الدولة الديمقراطية الحديثة، بل إن بعضهم قد تساءل إن كان يمكن الاستغناء عن الدولة بالأصل على أساس أن مبدأ التعاون الطوعي بين الناس قد يغني عن قيام دولة.

● **وانتهى الجدل بترجيح ضرورة وجود دولة، لكن الخلاف ظل قائماً حول تحديد ملامح هذه الدولة وسلطاتها حتى نشأ في الفكر السياسي الليبرالي مفهوم ((دولة الحد الأدنى)) لإدارة الضرورات العملية، كسلطة تنفيذية لا تتدخل حتى في شئون التشريع والقضاء.**

● لكن المشكلة لم تنته بعد.. فإذا كان وجود الدولة ضرورياً، فإنه ينبغي أن تمتلك السلطة.. وهذه السلطة تقتضي أن يمارسها أناس محددون.. ومتى ما استقرت بأيدي مجموعة معينة، فما الذي يحول بينهم وبين سوء استعمالها!

● **المشكلة قديمة قدم التاريخ البشري.. وقد مثلت الهم الأكبر، بل وكانت هي المحاور الأساسية والفكرة الرئيسية التي قامت عليها معظم نظريات الفلاسفة.. من أفلاطون إلى هوبز ومنتسيكو وغيرهم.. وهي المعضلة التي لم يتوصل الفكر الإنساني حتى اليوم إلى حلول فعلية ونماذج عملية للخروج منها وإرساء قواعد ونظم حقيقية عادلة تمنع سوء استخدام السلطة وتحد من وطأة الفساد السياسي في الأنظمة الديمقراطية ((الليبرالية)).. في الوقت الذي ما يزال فيه العالم النامي ينوء تحت أنظمة تنتمي لما قبل القرون الغابرة.**

almalemi@hotmail.com